دورُ الوقف في إدارة موارد المياه والمحافظة على البيئة

إعداد الأستاذ الدكتور: عبدالقادر بن عزوز

أستاذ الفقه وأصوله، وباحث في الأوقاف والقطاع الخيريّ
من جامعة الجزائر (بن يوسف بن خدة)، الجزائر

هذا الكتاب من سلسلة الدراسات الفائزة بجائزة الكويت الدولية لأبحاث الوقف، ومن نَشْرِ إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية بالأمانة العامة للوقاف بالكويت ١٤٣٢هـ-٢٠١١م

جاء الكتاب مقسّمًا إلى مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة.

تضمنت مقدمةُ الكتاب بيانَ أهمية الدراسة، والأهداف المرجوّة منها، وإشكالية البحث وخطته، والمنهج العلميّ المعتمد فيه.

الباب الأول: أثر الوقف في تنمية المصادر المائية في التاريخ الإسلامي، وجاء في خمسة فصول:

الفصل الأول: الوقف: حقيقته ومقاصده:

وهو مدخلٌ مفاهيميٌّ يهدف إلى تحديد المفاهيم المصطلحية من خلال تعريف الوقف، وبيان دليل مشروعيته، والوقوف على أركانه ومقاصده.

الفصل الثاني: المياه: حقيقتها، أقسامها ومقاصدها:

حيث استعرض الباحثُ فيه المسائلَ الفقهية المتعلقةَ بالمياه وأقسامها ومقاصدها، وربطها بالكليات الخمس، فتضمنت مباحثُه الكلامَ عن تعريف المياه في المدرسة الفقهيّة المالكيّة، واستعراض أقسام مصادر المياه في الفقه الإسلاميّ من حيث الخصوص والعموم.

الفصـــل الثالث: حكم تملك المياه في الفقه الإســـلامي عمومًا، والمالكي منه خصوصًا:

حيـــث تطرق فيه الباحـــثُ لحقيقة وقف الميـــاه ومقاصدها، ومدى تحقق مقاصد الوقف فيها.

الفصل الرابع: حكم وقف مصادر المياه في الفقه المالكيّ:

حيث جاء بيانُ حكم وقف مصادر المياه، والمقاصد المرجوة من وراء ذلك، ومدى تحقق شـــروط ومقاصد الوقف في المياه بحســـب أنواعها ومصادرها؛ كوقف الآبار والعيون والوديان ... إلخ.

الفصل الخامس: أثر مؤسسة الأوقاف في فقه تنمية الموارد المائية:

وهو فصلٌ فيه بيان لأثر الوقف في تخطيط المدن، ومراحل انتفاع الناس بالمـــوارد المائيـــة، والتطور التاريخيّ لفقـــه المياه في الفقه الإســـلاميّ عموماً والمالكي منه خصوصًا، وما له به صلة من بواعث تعبدية وتشريعية وأخلاقية في تاريخ الأمة.

الباب الثاني: أثر الوقف في تطوير وتسيير إدارة المياه في تاريخ الإسلامي من خلال ثلاثة فصول:

الفصـــل الأول: منهج مؤسســـة الأوقاف في إدارة المرفـــق الوقفيّ للموارد المائية، بالوقوف على منهج مؤسسة الوقف في إدارة المرفق المائيّ الوقفيّ.

الفصـــل الثاني: مـــدى مراعاة مؤسســـة الأوقاف أحكامَ فقـــه المياه على المســـتوى التطبيقـــيّ، وبيان مدى مراعاتهـــا والتزامها بأحـــكام فقه المياه في التشريع الإسلاميّ على المستوى التطبيقيّ.

الفصل الثالث: أثر قواعد إدارة مياه الوقف في المحافظة على البيئة:

حيث بيّن فيه المؤلّفُ أثرَ إدارة المؤسسة للموارد المياه في المحافظة على البيئة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وأما الباب الثالث فلقد خصصه الباحثُ لبيان اقتصاديات إدارة الوقف المائيّ من خلال ثلاثة فصول:

الفصل الأول: نمط إدارة الوقف:

تعرض فيه الباحثُ إلى عرض نماذج لإدارة الموارد المائية في العالم القائمة على نظام الشراكة والاستقلالية، ثم انتقل المؤلفُ إلى بحث حدود إسهام مؤسسة الأوقاف في إدارة المياه في الوقت الراهن.

الفصل الثاني: اقتصاديات إدارة وتوزيع المياه الموقوفة:

وهي محاولةٌ من الباحث لبيان العناصر الاقتصادية للموارد المائية، وبيان أهمية الإدارة التشاركية للموارد المائية الموقوفة، دون اهمال لعرض الصور المساندة المباشرة وغير المباشرة لمؤسسة الأوقاف لتوفير هذه الموارد.

الفصل الثالث: عرض وتحليل تجارب معاصرة لمؤسسات وقفية مساندة لتوفير الموارد المائية، والمحافظة على البيئة:

وهي تجارب تاريخية وأخرى معاصرة كوقف عين زبيدة بمكة المكرمة، ومشاريع مؤسسة الإغاثة الإنسانية في العالم.

وأما الخاتمة، فجمع فيها الباحثُ أهمَّ النتائج المتوصل إليه، وبعض التوصيات نحو:

١. اهتمام الفقهاء بتشريع فقه المياه تمليكًا وتملّكًا ووقفًا.

٢. قابلية الوقف لصيغة وقف الموارد المائية.

٣. ارتباط تخطيط المدن بالمؤسسة الوقفية في تاريخ الحضارة العربية

الإسلامية.

٤. الدعم المباشر وغير المباشر لوقف الموارد المائية للمحافظة على الإنسان والحيوان والبيئة.

٥. أهمية استغلال صيغة الوقف لدعم توفير الموارد المائية على المستوى المحليّ والدوليّ.

٦. إنشاء صكوك وقفية للماء والصحة المائية (صكوك الصرف الصحيّ/ صكوك التشجير/ صكوك حماية الحيوانات / صكوك حفر الآبار).

٧. تشجيع الوقف على الدراسات المتعلقة بالموارد المياه، والمحافظة على البيئة.

٨. التعاون المحليّ والدوليّ مع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية النشطة في مجال تنمية الموارد المائية، والمحافظة على البيئة.

٩. تفعيل آليات المالية الحديثة للتبرع والوقف في مجال تنمية الموارد المائية، والمحافظة على البيئة.